مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: إمكانية تطبيق معيار (41) AAOIFI التقرير المالي المرحلي في المؤسسات المالية الإسلامية العراقية: دراسة تطبيقية
اسم الكاتب: الاء عبد الواحد ذنون طه، الاء حميد صالح، عبد الواحد غازي محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/10123
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 07:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

Adopting the AAOIFI Standard 41 Interim Financial Reporting at the Iraqi Islamic Financial Institutions: an Applied Study

Alaa A.D. Taha[1] ;Alaa Hamid Saleh[2]; Abdul Wahid Ghazi[3]
[(1&2&3)]College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq

Corresponding author: Alaa A.D. Taha, College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq
alaa_abd_d@uomosul.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183440.1344

Article History: *Received*: 19/11/2023; *Revised*: 20/12/2023; *Accepted*: 24/12/2023; *Published*: 1/6/2024.

Abstract

This research paper aims to assess the application of the AAOIFI-41 standard, governing interim financial reporting in Islamic banks, within the context of Iraqi Islamic banking institutions. The study endeavors to provide insights into the degree of compliance with AAOIFI-41. To achieve the research objectives, Data was gathered through a comprehensive survey of 30 Islamic government and private banks in Iraq, targeting authorized directors, their assistants, and accounts and audit managers. The research findings indicate a commendable 79% application rate of AAOIFI-41 in Iraqi Islamic banks. This points to a substantial level of compliance within the sector. Benefits include improved transparency, investor confidence, and alignment with international standards. However, the study also identified obstacles, including operational adjustments, resource constraints, and regulatory challenges that hinder full compliance. The findings of this study have significant practical implications for Islamic banking institutions, the central bank, and accounting and auditing professionals in Iraq. The research underscores the importance of addressing the identified obstacles to achieve full AAOIFI-41 compliance. This research contributes to the limited body of knowledge on AAOIFI-41 implementation in Iraqi Islamic banking. By highlighting the challenges and benefits of adopting the standard, the study offers valuable insights for both the Islamic banking sector in Iraq and international Islamic finance standards. It emphasizes the need for continuous efforts to enhance transparency, accountability, and Sharia compliance in the industry.

Key words:
AAOIFI-41, Interim Financial Reporting, Islamic Banks, Islamic Finance, Iraq.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 43, No. 142
June 2024

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Taha, Alaa A.D.,*et al.*, (2024), "Adopting the AAOIFI Standard 41 Interim Financial Reporting at the Iraqi Islamic financial institutions: an applied study".
TANMIYAT AL-RAFIDAIN, 43 (142), 120 -148 , https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183440.1344
P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

إمكانية تطبيق معيار AAOIFI (41) التقرير المالي المرحلي في المؤسسات المالية الإسلامية العراقية: دراسة تطبيقية

الاء عبد الواحد ذنون طه[١]؛ الاء حميد صالح[٢]؛ عبد الواحد غازي محمد[٣]

(١&٢&٣)جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة

المؤلف المراسل: الاء عبد الواحد ذنون ، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد،
alaa_abd_d@uomosul.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183440.1344

تاريخ المقالة: *الاستلام*:٢٠٢٣/١١/١٣؛ *التعديل والتنقيح*:٢٠٢٣/١٢/٢٠؛ *القبول*:٢٠٢٣/١٢/٢٤؛ *النشر*:٢٠٢٤/٦/١.

المستخلص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم مدى تطبيق معيار(AAOIFI 41) الذي يحكم إعداد التقارير المالية المرحلية في المصارف الإسلامية في سياق المؤسسات المصرفية الإسلامية العراقية. يسعى البحث إلى تقديم نظرة ثاقبة حول درجة الإلتزام بمتطلبات معايير (AAOIFI-41). ولتحقيق أهداف البحث، تم جمع البيانات من خلال مسح شامل لـ (٣٠) مصرفاً إسلامياً حكومياً وخاصاً في العراق، مستهدفاً عينة طبقية تتكون من المديرين المفوضين ومعاونيهم ومديري وحدات الحسابات والتدقيق، وتشير نتائج البحث إلى أن معدل تطبيق معيار (AAOIFI-41) قد بلغ ما نسبته ٧٩% في المصارف الإسلامية العراقية، ويُشير هذا إلى مستوى كبير من الامتثال داخل قطاع التمويل الإسلامي العراقي، وتشمل الفوائد من هذا الامتثال تحسين الشفافية، وثقة المستثمرين، والمواءمة مع المعايير الدولية ومع ذلك، حدد البحث أيضاً العقبات، بما في ذلك التعديلات التشغيلية، وقيود الموارد، والتحديات التنظيمية التي تعيق الامتثال الكامل، أن نتائج هذا البحث لها آثار عملية مهمة على المؤسسات المصرفية الإسلامية العراقية والبنك المركزي وممارسي مهنتي المحاسبة والتدقيق في العراق، ويؤكد البحث على أهمية معالجة العقبات التي تم تحديدها لتحقيق الامتثال الكامل لمعيار (AAOIFI-41). يسهم هذا البحث في توسيع الأدبيات والمعرفة المحدودة حول تطبيق (AAOIFI-41) في الخدمات المصرفية الإسلامية العراقية، ومن خلال تسليط الضوء على التحديات والفوائد المترتبة على اعتماد المعيار، يقدم البحث رؤى قيمة لكل من قطاع المصرفية الإسلامية في العراق ومعايير التمويل الإسلامي الدولية، ويؤكد على الحاجة إلى بذل جهود متواصلة لتعزيز الشفافية والمساءلة والامتثال للشريعة الإسلامية في الصناعة.

الكلمات المفتاحية: (AAOIFI-41)، التقارير المالية المرحلية، المصارف الإسلامية، التمويل الإسلامي، العراق.

مجلة

تنمية الرافدين

***(TANRA):* مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٣)، العدد (١٤٢))،
حزيران ٢٠٢٤

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: طه، الاء عبد الواحد ذنون وآخرون (٢٠٢٤)، "إمكانية تطبيق معيار AAOIFI (41) التقرير المالي المرحلي في المؤسسات المالية الإسلامية العراقية: دراسة تطبيقية" ***تنمية الرافدين***، ٤٣ (١٤٢)، ١٢٠-١٤٨، https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183440
P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

١ – المقدمة:

تشهد دول العالم في السنوات الأخيرة العديد من التحولات الواضحة في المشهد المالي، وخاصة في قطاع التمويل الإسلامي، كما تمارس المؤسسات المالية الإسلامية دوراً محورياً في هذا المشهد المالي، حيث تقدم خدمات مصرفية ومالية تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، وفي ظل هذه البيئة المالية الديناميكية، لعبت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) دوراً تنظيمياً فعالاً في وضع ونشر معايير المحاسبة والمراجعة التي تتوافق مع مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية.

أحد أهم هذه المعايير، هو (AAOIFI-41) تحت عنوان (المعيار المحاسبي رقم ٤١ – التقارير المالية المرحلية للمؤسسات المالية الإسلامية). تم تصميم هذا المعيار لاستخدامه في المؤسسات الإسلامية من أَجِل التحكم في إعداد التقارير عن المعلومات المالية خلال الفترات المؤقتة، مما يوفر الشفافية والوضوح في البيانات المالية، ويتضمن الإصدار رقم ٤١ من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI-41) على المبادئ التوجيهية لإعداد وتقديم التقارير المالية المرحلية للمؤسسات المالية الإسلامية، بما يضمن احتفاظ هذه الكيانات بالشفافية المالية والإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية على مدار العام.

لقد شهد العراق في سياق قطاع التمويل الإسلامي، اهتماماً متزايداً بالصيرفة الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، وقد اكتسبت هذه المؤسسات مكانة بارزة في المشهد المالي للبلد، حيث تُلبي احتياجات الاقتصاد المتنوع والديناميكي، وتسهم في دعم عجلة التقدم والتطور فيه. وباستمرار التمويل الإسلامي في توسيع نطاقه في العراق، أصبح تطبيق واعتماد معيار (AAOIFI-41) في التقارير المالية المرحلية ذا أهمية متزايدة في ضبط عمل المؤسسات المالية الإسلامية وفي هذا السياق، تسعى هذه الدراسة التطبيقية إلى استكشاف إمكانية تطبيق معيار (AAOIFI-41) التقارير المالية المرحلية في المؤسسات المالية الإسلامية ضمن البيئة المالية العراقية بوصفه تفرداً يقدمه البحث في سياق قطاع التمويل الإسلامي.

١-١ مشكلة البحث:

تواجه المؤسسات المالية الإسلامية في العراق مجموعة معقدة من التحديات والفرص، إن البيئة المالية العالمية تتطور، ونتيجة لذلك، فإن المشهد التنظيمي يشهد تغييرات جوهرية أيضاً. وفي العراق، يتكيف الإطار التنظيمي للتمويل الإسلامي مع المعايير الدولية مع الحفاظ على الإلتزام بالمبادئ الإسلامية وفي هذا السياق، يمثل معيار (AAOIFI-41) فرصة وتحدياً للمؤسسات المالية العاملة في العراق، وتطبيق معيار (AAOIFI-41) في التقارير المالية المرحلية يحمل القدرة على تعزيز الشفافية وقابلية المقارنة وثقة المستثمرين في المؤسسات المالية الإسلامية في العراق. ومع ذلك، لا بد من أخذ التحديات مثل الاختلافات في الهياكل التنظيمية، والظروف الاقتصادية، والقدرات المؤسسية في الاعتبار عند تبني وتطبيق هذا المعيار.

يهدف هذا البحث إلى دراسة جدوى تطبيق معيار (AAOIFI-41) وآثاره في البيئة المالية الإسلامية العراقية، ويسعى إلى تقديم نظرة ثاقبة للجوانب العملية، والعوائق المحتملة، والتأثير المتوقع على التقارير المالية في المؤسسات المالية الإسلامية في العراق، وعليه يمكننا تلخيص مشكلة هذا البحث في دراسة إمكانية تطبيق

معيار (AAOIFI-41) التقارير المالية المرحلية، الذي يعد موضوعاً مثيراً للاهتمام في المؤسسات المالية الإسلامية العراقية[1] لما تؤديه من دور حيوي متزايد في الاقتصاد العراقي، ففي مشهد التمويل الإسلامي الذي يتطور بسرعة في العراق، فالحاجة إلى تقارير مالية شفافة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية يعد أمراً بالغ الأهمية في استمرارية ونمو المصارف الإسلامية العراقية، ولمعالجة هذه القضايا، فإن البحث يناقش تساؤلاً بحثياً مفاده:

"ما مدى تطبيق معيار (AAOIFI-41) التقارير المالية المرحلية داخل المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في سياق القطاع المالي العراقي؟"

١-٢ أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في إسهامه في الحوار المستمر حول مواءمة المعايير المالية الإسلامية الدولية مع المتطلبات والتحديات المحددة للقطاع المالي العراقي، وستكون النتائج ذات قيمة للمؤسسات المالية والهيئات التنظيمية وصانعي السياسات والباحثين، حيث يقدم هذا البحث رؤى لإرشاد عملية صنع القرار وتعزيز الامتثال وتعزيز النمو المستدام للتمويل الإسلامي داخل العراق علاوة على ذلك، يُضاف هذا البحث إلى مجموعة الأبحاث المتنامية حول التمويل الإسلامي، خاصة في سياق الاقتصادات الناشئة، إذ يُعد تنفيذ ممارسات إعداد التقارير المالية الموحدة أمراً بالغ الأهمية للدراسات المماثلة في إجراء مقارنات مع الدول الإسلامية مستقبلاً.

١-٣ أهداف البحث:

تكمن الأهداف الأساسية لهذا البحث التطبيقي فيما يأتي:

أ- تقييم مستوى الوعي والفهم لمعيار (AAOIFI-41) بين المؤسسات المالية في العراق.

ب- تقييم التحديات والفرص العملية لتطبيق معيار (AAOIFI-41) في إعداد التقارير المالية المرحلية في المؤسسات المالية الإسلامية ضمن السياق العراقي.

ج- تحليل الفوائد المحتملة لمواءمة التقارير المالية المرحلية مع معيار (AAOIFI-41) للمؤسسات المالية الإسلامية في العراق.

د- تقديم توصيات لتعزيز اعتماد معيار (AAOIFI-41) في البيئة المالية العراقية.

ولتحقيق هذه الأهداف، يسعى هذا البحث إلى الاستعانة بالأدبيات المعاصرة والمستمرة حول تطبيق معايير التمويل الإسلامي الدولية في السياق الفريد للعراق، وتقديم رؤى قيمة للمؤسسات المالية والهيئات التنظيمية وصانعي السياسات في هذا الجانب.

١-٤ فرضية البحث:

يبنى البحث على فرضية أساسية مفادها الآتي:

[1] تم اجراء مقابلات حول معيار (AAOIFI-41) بتاريخ (١٦-٢٠/٧/٢٠٢٣) مع المديرين المفوضين في المصارف الإسلامية الآتية: (النهرين الإسلامي، ايلاف الإسلامي، كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية، العالم الإسلامي، الجنوب الإسلامي، الود الإسلامي للاستثمار والتمويل).

تحتوي بيئة المؤسسات المالية الإسلامية العراقية على العديد من المتطلبات الرئيسة لتطبيق معيار (AAOIFI-41).

١-٥ هيكل البحث:

تم تنظيم هذا البحث على النحو الآتي: يقدم القسم (٢) مراجعة شاملة لمعيار (AAOIFI-41) وأهميته في إعداد التقارير المالية الإسلامية، ويحدد القسم (٣) المنهجية المستخدمة للدراسة التطبيقية، بما في ذلك جمع البيانات وتحليلها، ويعرض القسمان (٤ و٥) النتائج التجريبية ومناقشة النتائج، على التوالي. ويقدم القسم (٦) توصيات لتحسين تطبيق معيار (AAOIFI-41) في البيئة المالية العراقية، ومن خلال هذا الاستكشاف، يسهم البحث في تسليط الضوء على إمكانيات وتحديات تطبيق معيار (AAOIFI-41) في إعداد التقارير المالية المرحلية ضمن المشهد المالي العراقي، مما يسهم في نهاية المطاف في نمو واستدامة المؤسسات المالية الإسلامية في المنطقة.

٢- الإطار النظري:

٢-١ الأساس النظري والتاريخي للمعيار (AAOIFI-41):

لمناقشة الأساس النظري لمفهوم التقرير المالي المرحلي، لا بد من تناول النقاط الآتية والتي تعد سبباً في ظهور هذا المفهوم، والتي ترتبط به ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر، وكما يأتي:

أ- الحاجة إلى التقارير المرحلية: تعود الحاجة إلى التقارير المالية المرحلية إلى نهاية الستينيات من القرن الماضي عندما طالب المستثمرون بالإفصاح عن المعلومات المالية المرحلية، وقد تم رفع هذه المطالبات إلى (SEC) لرفع توصية تطالب بها الشركات بالإفصاح المرحلي، وقد أصدر (APB) الرأي رقم (٢) للإفصاح عن المعلومات الإضافية، وقد استكمل (FASB) هذه الخطوات من خلال تبني تصريحاً حول التقارير المالية المرحلية من خلال أصدار المعيار (١٤) عام (١٩٧٦)، ثم حل محله المعيار (١٣١) عام (١٩٧٧) والذي وصف المعلومات المالية المرحلية المعدة في قوائم مالية بأنها تتضمن بيانات مجزأة تعدها المنشأة داخلياً لتقييم الأداء المرحلي واتخاذ القرارات التشغيلية AL-Qadi &Hamdan,2013,310-312)

ب- التوقيت المناسب: يشير هذا المفهوم إلى ضرورة أن تكون المعلومات المحاسبية معاصرة في طبيعتها أكثر من ارتباطها بالفترات السابقة، إذ يجب أن يكون تجميع وتلخيص المعلومات المحاسبية ونشرها سريعاً بقدر الأمكان لضمان اتاحة معلومات حديثة للمستخدمين، لذلك يجب عرض القوائم المالية في فترات متتابعة (Hendri;sen1990,129) ، وذلك للمساهمة في تمكين المستخدمين من التحليل الفوري واتخاذ القرارات بشأن رأس المال الذي سيتم استثماره في المنشأة، إذ إن تقديم التقارير المالية في الوقت المحدد سيقلل من عدم تناسق المعلومات، ومن مخاطر التفسير غير المتسق للمعلومات المقدمة (Wardoyo et al., 2023, 119-120).

ج- فرض الدورية: بالنسبة لمفهوم الدورية نلاحظ أن العلاقة بين فرض الدورية والتقارير المالية المرحلية هي أن الأول يمثل الأساس الذي تقوم عليه الثانية، فمن دون تحديد فترات مالية منتظمة لا يمكن إعداد تقارير مالية مرحلية دقيقة ومفيدة، كما أن التقارير المالية المرحلية تساعد في تطبيق مبدأ فرض الدورية بشكل أفضل، لأنها تسمح بإجراء مقارنات بين الفترات المختلفة وتحديد الاتجاهات والانحرافات والمشاكل التي قد تؤثر على الأداء المالي للمنشأة.

د- القيمة التنبؤية: تنعكس ملاءمة المعلومات التي توفرها هذه التقارير في القيمة الزمنية لتلك المعلومات من خلال توفير القدرة الاستباقية، بناءً على الخصائص التنبؤية للتدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي توفير معلومات استباقية وفعالة حول قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، لذلك فإن المعلومات حول هذه التقارير هي مدخلات قرار تنبؤية واستباقية (Mhawesh et al., 2023, 445).

هـ- قصور القوائم المالية: ومن الأمور التي دفعت إلى إصدار التقارير المرحلية هي نقاط القصور التي تعاني منها القوائم المالية ولاسيما أن قائمة المركز المالي يتم إعدادها في تاريخ معين من كل سنة مالية، وأن هذا التاريخ عادة ما يكون هو فترة النشاط الدُنيا، وبالتالي لا تظهر هذه القائمة الوضع الحقيقي أو الواقعي في الفترات الأخرى الخاصة بالمنشأة، كما أن مرحلة التغيرات التي حصلت على موجودات ومطلوبات المنشأة وكذلك حقوق الملكية في المنشأة لا يمكن أن تعكسها قائمة المركز المالي الخاصة بالمنشأة في لحظة الأعداد، والمتمثلة في نهاية السنة المالية فقط (Abdulhadi,2008,79).

٢-٢ مفهوم المعيار (AAOIFI-41) وأهميته:

تُعد التقارير المالية المرحلية (التقرير المالي الأولي) مصدراً مهما للمعلومات نظراً لأهمية ودور تلك التقارير في ترشيد قرارات مستخدميها، وذلك من خلال ما توفره من معلومات محاسبية سريعة ومنتظمة لمستخدميها وفي الوقت المناسب، حيث تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ومتابعة تنفيذ الخطط التي وضعوها وتصحيح مسارها في ضوء المتغيرات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية عوضاً عن الإنتظار إلى نهاية العام والإطلاع على المعلومات التي تقدمها التقارير السنوية (AL-Mabrouk,2018,755). وتعرف التقارير المالية المرحلية على أنها مجموعة القوائم أو التقارير المالية التي يتم إعدادها في مدة زمنية تقل عن السنة المالية، وقد تكون تلك المدة ثلاثة أشهر (تقارير مالية ربع سنوية) أو ستة أشهر (تقارير مالية نصف سنوية) (ALMashhadani&AL-Obaidi,2011,290)، وكذلك تم تعريفها على أنها التقارير التي تُعد بشكل دوري ومناظر للقوائم المالية السنوية من حيث محتواها وشموليتها، ألّا أنها تتضمن بيانات أكثر اختصاراً من التقارير المالية السنوية ويتم، إعدادها عن فترة زمنية يقل طولها عن السنة، وتستخدم للأغراض الداخلية والخارجية (Baakadah,2012,26)، كما أن التقارير المالية المرحلية تشير إلى المعلومات المالية التي إمّا أن تكون تقارير كاملة أو تكون جزءاً من تقارير مالية، ويتوافر فيها شرطان أساسيان هما: (AL-Mazouri,2015,22)

- الفترات تكون أقل من عام.

- يكون تاريخ نهاية التقارير المالية المرحلية مختلفاً عن تاريخ نهاية السنة المالية.

وتنبع أهمية التقارير المالية المرحلية من أهمية التقارير المالية السنوية التي تؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يجب أن تتميز بها المعلومات ومنها ما يتعلق بخاصية التوقيت المناسب التي يجب توافرها في عملية التوصيل المحاسبي، إذ إن توقيت صدور التقرير المالي المرحلي والمعلومات يؤثر على قرارات المستثمرين واصحاب المصالح مع المنشأة لاتخاذ قراراتهم الأستثمارية، حيث إن المعلومة إذا لم تصل بالتوقيت المناسب فسوف تفقد قيمتها وتصبح غير فعالة (Skaik,2010,18) فضلاً عن أن التقارير المالية المرحلية لها من القدرة على تحديث آخر مجموعة للتقارير المالية وخصوصاً السنوية، كما أن التقارير المالية المرحلية تؤكد على عرض المعلومات المحاسبية بطريقة قابلة للمقارنة ومتسقة مع الأنماط المحاسبية الدولية (Doinea, 2008, 159). ويمكن تلخيص أهمية وأهداف إعداد التقارير المالية المرحلية بالآتي: (Barham,2014,45)

أ- إن التقارير المالية المرحلية تجسد التوقيت الملائم في المعلومات المحاسبية، حيث تكون هذه الأخيرة مفيدة لصناع القرار إذا ما توفرت في الوقت المناسب.

ب- تقديم تقييمات مستمرة وفي فترات زمنية مناسبة لأداء الوحدات الاقتصادية، وذلك فيما يتعلق بالوضع المالي والتغير في المركز المالي للوحدة.

ج- تزويد الأطراف المعنية بمعلومات نوعية تساعد على فهم قدرة الوحدة المحاسبية على توليد التدفقات النقدية المستقبلية وتحقيق المكاسب لهذه الأطراف.

د- تلافي القصور في التقارير المالية السنوية من خلال توفير المعلومات السريعة وفي الوقت الملائم.

هـ- تقديم المعلومات المحاسبية المختلفة قبل نهاية العام المالي بغرض تقديم مؤشرات مبدئية للوضع المالي الحالي للشركة.

٢-٣ دراسات سابقة ذات صلة بالمعيار (AAOIFI-41):

في سياق البحث حول تطبيق معيار (AAOIFI-41) في البيئة المصرفية، تم استعراض عدد من الدراسات السابقة التي قام بها باحثون مختلفون، تناولت هذه الدراسات مسائل تتعلق بتوافر معايير تراعي خصوصية المصارف الإسلامية ومدى تلبية المصارف لمتطلبات المحاسبة الإسلامية، وعلى النحو الآتي:

أ- جاسم والدباغ (٢٠٢٢): تقييم مستوى الافصاح المحاسبي طبقا لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI): هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى الافصاح المحاسبي طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) في المصارف العراقية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هو عدم إلتزام المصارف الإسلامية العراقية بكامل متطلبات الافصاح طبقاً لمعايير (AAOIFI).

ب- محمد والأخضر (٢٠٢١): متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البيئة الجزائرية: وقد هدفت الدراسة إلى توضيح حاجة المصارف الإسلامية الجزائرية إلى وجود معايير تراعي خصوصيتها، وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها، إن بيئة المصارف الإسلامية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية.

ج-طلال (٢٠١٦): مدى ملاءمة معايير المحاسبة والتدقيق في المؤسسات المالية الإسلامية للتطبيق في المصارف الإسلامية العراقية: وقد هدفت الدراسة إلى توفير إطار عملي للممارسات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبة والتدقيق الإسلامي، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هو أن المصارف العراقية الإسلامية مازالت دون مستوى الطموح الذي ينبغي لها.

د- يعقوب (٢٠١١): واقع التطبيقات المحاسبية في المصارف الإسلامية العراقية من وجهة نظر مهنية: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التعاملات المصرفية في المصارف الإسلامية العراقية، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هو عدم ملاءمة النظام المحاسبي الموحد لخصوصية أنشطة المصارف الإسلامية.

نلاحظ من الدراسات السابقة التي تم استعراضها أن تركيزها قد توزع بين تقييم واقع المصارف الإسلامية في البيئة المالية أو إمكانية تطبيقها لبعض المعايير، فضلاً عن قياس مدى التزامها بعدد من متطلبات الافصاح من عدمه، ولم يلاحظ وجود دراسة حول التقارير المالية المرحلية في المؤسسات المالية الإسلامية، لذلك تميزت هذه الدراسة بعرض المعيار الخاص بالتقارير المالية المرحلية في المؤسسات المالية الإسلامية، مع تقييم إمكانية تطبيقه في المصارف الإسلامية العراقية.

٢-٤ مداخل إعداد التقارير المالية المرحلية:

تختلف التقارير المالية المرحلية عن التقارير المالية السنوية، وذلك من حيث الفترة الزمنية التي تغطيها، ونتيجة لذلك فقد وجدت ثلاثة مداخل في قياس المعلومات المالية المرحلية، وهي على النحو الآتي: (AL-Mabrouk,2018,757-756) ,(Skaik,2010,24-26)

أ- المدخل التكاملي: يقوم هذا المدخل على أن كل فترة دورية جزء مكمل للفترة السنوية، أي إنها جزء من العام بالكامل، إذ إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الفترات المرحلية خلال العام الواحد، وفي ظل هذا المدخل يتم تقدير المصروفات والإيرادات المستحقة والمؤجلة وكذلك المخصصات في نهاية كل فترة دورية التي سوف تعالج بوصفها جزءاً من عمليات الفترة السنوية، وطبقاً لذلك فإن عنصر المصروفات الذي يقع على مدى الفترة السنوية بالكامل يمكن توزيعه على الفترات الدورية اعتمادا على حجم المبيعات، أو حجم الانتاج، أو الفترة الزمنية.

ب- المدخل الاستقلالي: طبقاً لهذا المدخل يجب اتباع طريقة واحدة عند تحديد نتائج العمليات لكل فترة دورية كما لو كانت فترة محاسبية سنوية، وفي ظل هذا المدخل يجب استخدام المبادئ المحاسبية وأسس التقدير أو التقييم نفسها التي تتبع في الفترات السنوية عند تحديد المصروفات والإيرادات المستحقة والمؤجلة وحساب المخصصات في نهاية كل فترة دورية. وإن الهدف الأساسي من إعداد التقارير المالية المرحلية بموجب هذا المدخل هو التعبير عن أعمال المنشأة ومركزها المالي على ضوء ما حدث فعلاً.

ج- المدخل المشترك: بموجب هذا المدخل يتم الأعتراف ببعض عناصر الإيرادات والنفقات في المدة المرحلية عند تحققها دون أيّة محاولة لربطها بالأحداث المتوقع حدوثها خلال الفترة المتبقية من السنة المالية.

٢-٥ خصائص التقارير المالية المرحلية:

يرى بعض الكتاب والباحثين أن التقارير المالية المرحلية تتصف بمجموعة من الخصائص النوعية التي تميزها عن التقارير المالية السنوية: (AL-Sayh,*et al.*, 2016,138)

أ- تُعد خاصية التوقيت الملائم من أهم السمات التي تتميز بها التقارير المالية المرحلية، حيث تُعد عن فترة زمنية قصيرة وتنشر بعد فترة زمنية قصيرة.

ب- إمكانية إعداد هذه التقارير في شكل مختصر يحتوي على العناوين الرئيسة والفرعية فقط، بعكس التقارير السنوية التي تكون تفصيلية.

ج- تحتوي التقارير المالية المرحلية على بيانات مالية وغير مالية، وكذلك على السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها بعكس التقارير السنوية التي تحتوي على بيانات مالية فقط.

د- استخدام مبادئ الاعتراف والقياس المستخدمة نفسها في إعداد التقارير المالية السنوية عند إعداد التقارير المالية المرحلية يزيد من قابلية هذه التقارير للمقارنة، وبالتالي تكتسب ثقة المستخدمين لها، كما يمكن استخدام سياسات محاسبية مختلفة عند إعداد هذه التقارير عن تلك المطبقة في إعداد التقارير السنوية.

٢-٦ إعداد التقارير المالية المرحلية (الانتقادات والتكاليف):

فيما يتعلق بالتكاليف التي ينطوي عليها تنفيذ التقارير المالية المرحلية، فآراء الباحثين متفاوتة ومثيرة للجدل، إذ لا يمكن للشركات التي تلتزم بالمعايير الدولية أن تتجاهل التكلفة المتعلقة بإعداد التقارير المالية السنوية في حال إعداد تقارير مالية مرحلية، وبشكل أكثر تحديداً، يعتبر الكثيرين أن التقارير المرحلية مكلفة للغاية في الإعداد وتؤدي إلى نتائج عكسية، لأنها تجعل الإدارة تركز على المكاسب قصيرة الأجل بدلاً من النمو طويل الأجل، كما ينطوي إعداد هذه التقارير المالية المرحلية على مشاكل صعبة في التقدير والتخصيص (Ichim & Danila, 2020, 6)، وبناءً على ما تقدم هنالك العديد من الانتقادات الموجهة للتقارير المالية المرحلية وكما يأتي:(AL-Obaidi &Abdullah,2021,26)

أ- التوسع في استخدام التقديرات والأحكام الشخصية، مما يجعل المعلومات المحاسبية المرحلية تتسم بعدم الموضوعية والافتقار إلى الدقة.

ب- تتعرض معظم أنشطة الوحدات الاقتصادية لعوامل موسمية، مما يعرضها لتقلبات كبيرة في النشاط مثل النشاط الانتاجي وأثر ذلك على النتائج الأولية.

ج- قد لا يتوافر في قارئ التقارير المالية القدرة والمعرفة الكافية لفهم مدلول المعلومات المحاسبية الأولية والهدف منها، لا سيما إذا ما كانت تتضمن كثيراً من البيانات المالية وغير المالية والبيانات التشغيلية والمستقبلية.

د- تزايد مشاكل القياس والافصاح المحاسبي عند إعداد التقارير المالية المرحلية، وزيادة التكلفة اللازمة لإصدار مثل هذا النوع من التقارير.

هـ- إن الانتقادات الموجهة إلى التقارير المرحلية لا تقلل من أهميتها، وذلك لما تقدمه من معلومات في الوقت المناسب للمستخدمين والتي توضح المركز المالي ونتيجة النشاط للشركة ومدى قدرتها على توفير السيولة من خلال إعداد كشف المركز المالي وكشف الدخل وكشف التدفقات النقدية المقارنة.

٢-٧ التقرير المالي المرحلي في ظل المعايير الدولية (الوضعية) والإسلامية:

تناولت المعايير المحاسبية الدولية (الوضعية) التقارير المالية المرحلية من خلال المعيار (IAS 34)، وقد صدر هذا المعيار في العام (١٩٩٩) وتم إجراء العديد من التعديلات والتحديثات عليه وصولاً إلى آخر تحديث في العام (٢٠٢١)، ويشير المعيار إلى التقرير المالي المرحلي على أنه مجموعة كاملة أو مختصرة من القوائم المالية لفترة أقصر من السنة المالية، ولا يحدد معيار المحاسبة الدولي (٣٤) الوحدات الاقتصادية التي يجب أن تنشر التقرير المالي المرحلي، إذ ،ن الأمر يتعلق بالقوانين واللوائح الحكومية كما ذكر المعيار، وينطبق معيار المحاسبة الدولي (٣٤) إذ قامت إحدى الوحدات الاقتصادية التي تستخدم معايير (IFRS) في قوائمها المالية السنوية بنشر تقرير مالي مرحلي يؤكد الامتثال لمعايير (IFRS). كما يحدد المعيار الحد الأدنى من محتوى هذه التقارير مع تحديد مبادئ الاعتراف والقياس المحاسبي المطبقة على التقرير المالي المرحلي، والحد الأدنى للمحتوى هو مجموعة من القوائم المالية المرحلية للفترة الحالية والمعلومات المقارنة للفترة السابقة، أي قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، والإيضاحات التفسيرية، ويتم تطبيق السياسات المحاسبية نفسها في التقرير المرحلي كما في أحدث تقرير سنوي، أو مطلوب إفصاحات خاصة في حالة تغيير السياسة المحاسبية، ويتطلب إعداد التقارير المالية المرحلية عموماً استخدام طرائق تقدير أكبر من استخدام القوائم المالية السنوية (IFRS, 2023). لاحظ الجدول رقم (١).

الجدول (١): مقارنة بين معياري (IAS-34) و(AAOIFI-41)

أوجه المقارنة	IAS 34	AAOIFI 41
عنوان المعيار	التقرير المالي الأولي (المرحلي)	
الهدف	تحديد الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي المرحلي ومبادئ القياس والافصاح	وضع مبادئ التقرير المالي المرحلي للمؤسسات الإسلامية التي اعتمدت على معايير AAOIFI
النطاق	لا يحدد المعيار المنشآت التي يتوجب عليها نشر التقارير المالية المرحلية أو عدد مرات نشر تلك التقارير، أو الفترة لنشرها	يطبق على المؤسسات التي اعتمدت معايير AAOIFI والتي يتطلب منها إعداد التقارير المالية الأولية ونشرها وفقاً للقانون الساري وتوجيهات الجهات الرقابية ذات العلاقة
متطلبات المعيار	شكل ومحتوى التقرير/ المعاملات والاحداث المهمة، الإفصاحات الأخرى/ الافصاح عن الإلتزام بالمعايير/ فترات عرض التقرير المرحلي/ الأهمية النسبية/ الافصاح في التقارير السنوية/ الإثبات والقياس والسياسات المحاسبية.	أسس إعداد التقارير المالية المرحلية/ أنماط التقرير المرحلي/ المتطلبات المطبقة على جميع التقارير المالية المرحلية(السياسات المحاسبية– الاعتبارات الجوهرية – التطبيق لأول مرة)/ الحد الأدنى لمكونات التقرير المالي المرحلي (الأولي) المختصر.
المعايير	لا توجد إشارة إلى المعايير الإسلامية	توجد إشارة إلى استخدام المعايير الدولية الوضعية مالم تعارض معايير AAIOIFI
أول اصدار	١٩٩٩	٢٠٢٢
المبادئ المحاسبية	لا توجد ملاحظة حول المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً	إن المسائل التي لا يتضمنها المعيار يمكن الرجوع إلى المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً
المؤسسات الإسلامية	لا تناقش خصوصية المؤسسات الإسلامية	تقديم إرشادات فيما يتعلق بالمسائل التي تنفرد بها المالية الإسلامية.
القوائم المالية	القوائم المالية الأساسية فقط	إضافة إلى القوائم المالية الأساسية يجب إعداد (قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة و ما في حكمها، قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات، قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تفاصيل المعيارين المذكورين آنفاً.

فيما يخص المعايير المحاسبية الإسلامية فإن المعيار (AAOIFI-41) هو أول معيار يتناول التقرير المالي المرحلي، وقد صدر هذا المعيار عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في العام (٢٠٢٢) وقد جاء بعنوان (التقرير المالي الأولي – المرحلي). ويبين المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية المرحلية بما في ذلك متطلبات العرض والافصاح الملاءمة، مع التركيز على الحد الأدنى للإفصاحات الملائمة الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق مع معايير (AAOIFI) للمحاسبة المالية، ويطبق المعيار على

المؤسسات التي اعتمدت معايير المحاسبة المالية الصادرة عن (AAOIFI) والتي يتطلب منها إعداد التقارير المالية المرحلية ونشرها وفقاً للقانون الساري وتوجيهات الجهات الرقابية ذات العلاقة، ويطبق هذا المعيار أيضاً على المؤسسات التي تختار طوعاً إعداد التقارير المالية المرحلية ونشرها، ويتضمن المعيار المتطلبات الآتية: (AAOIFI,2023,2-15)

أ- أسس إعداد التقارير المالية المرحلية: يجب على المؤسسة الاسترشاد بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً كما هو مطبق لغرض إعداد التقارير المالية المرحلية مالم ينص هذا المعيار على خلاف ذلك.

ب- أنماط التقارير المالية المرحلية: يجب على المؤسسة أن تختار إعداد التقارير المالية المرحلية وعرضها إمّا كمجموعة كاملة من التقارير المالية المرحلية أو التقارير المالية المختصرة.

ج- المتطلبات المطبقة على جميع التقارير المالية المرحلية

- السياسات المحاسبية: يجب على المؤسسة تطبيق السياسات المحاسبية نفسها المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية السابقة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية الإسلامية ١ " العرض والافصاح العام في القوائم المالية". كما يجب اجراء أي تعديل في السياسات المحاسبية بما في ذلك التعديل الناتج عن اعتماد معيار محاسبة مالية جديد صادر عن (AAOIFI) وفقاً للتسلسل الهرمي لاختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها المبين في معيار المحاسبة المالية (١) على النحو الذي تطبق به هذه السياسات على القوائم المالية السنوية.
- الاعتبارات الجوهرية: كذلك يجب على المؤسسة تحديد الاعتبارات الخاصة والمتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن (AAOIFI) بشأن المعالجات المحاسبية ذات العلاقة والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً فيما يتعلق بالحد الأدنى للإفصاحات على التقارير المالية الأولية بما في ذلك: تطبيق الاجتهادات في إجراء التقديرات، تقييم الاهمية النسبية بما في ذلك الاهمية النسبية النوعية، إثبات الخسائر من هبوط قيمة الموجودات أو الخسائر الائتمانية أو كليهما، الاستحواذ والاستبعاد لبنود المقاولات والآلات والمعدات بما في ذلك أي التزامات مرتبطة بها، تصحيح أخطاء الفترة السابقة، التغيرات في الموجودات أو المطلوبات المحتملة.
- التطبيق لأول مرة: يجب على المؤسسة التي تطبق لأول مرة معايير المحاسبة المالية (AAOIFI) أن تراعي متطلبات معيار (٣٦) الصادر عن الهيئة.

د- الحد الأدنى لمكونات التقرير المالي المرحلي (الأولي) المختصر:

- يجب أن يتضمن التقرير المالي المرحلي بحد أدنى ما يأتي:
  - ✓ القوائم الأساسية بما يتوافق مع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن (AAOIFI) ذات العلاقة بشأن العرض والافصاح العام المنطبقة على المؤسسة.

- ✓ الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية والتي تضم التغيرات الجوهرية في السياسات المحاسبية وغيرها من التفسيرات/ حركة الحسابات بما في ذلك الحد الأدنى لمتطلبات الافصاح وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والمتطلبات الرقابية ذات العلاقة.
- ➢ يجب أن تتجنب التقارير المالية المرحلية المختصرة تكرار المعلومات التي تم التقرير عنها سابقاً وفي هذا الصدد يمكن للمؤسسة أن تقدم عموماً معلومات أقل مما ورد في قوائمها المالية السنوية، ويجب عليها عوضاً عن ذلك أن تقدم تحديثاً لآخر القوائم المالية السنوية في التقارير المالية المرحلية المختصرة، ويجب أن تتضمن هذه المعلومات المحدثة المعاملات والأحداث الآخرى الجوهرية والتغييرات الجوهرية في الظروف فقط، ويجب أن تتضمن التقارير المالية المرحلية المختصرة جميع عناوين البنود والمجاميع الفرعية التي تم تضمينها في آخر مجموعة من القوائم المالية السنوية (القوائم الأساسية).

٢-٨ التقارير المالية المرحلية للمصارف الإسلامية في البيئة العراقية:

من أجِل التعرف على أساسيات ومفاهيم التقارير المالية المرحلية فلا بد من مناقشة بعض النقاط في البيئة المصرفية الإسلامية العراقية وعلى النحو الآتي:

أ- أشار قانون المصارف الإسلامية العراقي رقم (٤٣) لسنة (٢٠١٥) في المادة (١١) إلى ضرورة إعداد القوائم المالية للمصرف الإسلامي وبالصيغة الآتية: " يلتزم المصرف الإسلامي وفروع المصارف الأجنبية الإسلامية بإعداد الميزانية السنوية وحسابات الأرباح والخسائر وفقاً للقانون والمعايير الدولية الإسلامية والشرعية ". كما أشارت المادة (١٣) إلى الآتي: " تخضع المصارف الإسلامية للمعايير الدولية المحاسبية والشرعية ومعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في كل ما لم يرد في شأنه نص في هذا القانون" (Ministry of Justice,2015,15-16).

ب- أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في موقعها الرسمي إلى قائمة الدول التي تطبق معاييرها المحاسبية بشكل جزئي أو كلي كدليل إرشادي ومن ضمن هذه الدول العراق (www.aaoifi.com).

ج- تنص اللائحة (٨) لسوق العراق للأوراق المالية على الآتي: "على كل شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية أن تقدم بيانات مالية فصلية كل ثلاثة أشهر خلال مدة لا تزيد على (٦٠) يوماً من انتهاء الفصل، ويشترط أن تُعد وفقاً للمعايير المحاسبية النافذة وتتضمن: الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وكشف التدفق النقدي والايضاحات المرفقة بالبيانات المالية" (Securilies commission,2022,2).

ونلاحظ مما تقدم ضرورة إعداد القوائم المالية المرحلية في المصارف الإسلامية العراقية، وفقاً للمعايير الإسلامية لـ (AAOIFI)، ولاسيما أن العراق يعد من الدول المطبقة لهذه المعايير كما أن القوانين العراقية تلزم المصارف الإسلامية العراقية بضرورة اتباع المعايير المحاسبية الدولية (الوضعية) والمعايير المحاسبية الصادرة عن (AAOIFI).

٣- منهجية البحث:

٣-١: جمع البيانات:

تضمنت منهجية البحث لهذه الدراسة منهجاً منظماً لجمع البيانات ذات الصلة بأهداف البحث، إذ جُمِعت البيانات بشكل منهجي لضمان دقة الدراسة وموثوقيتها، وفيما يأتي مصادر البيانات الأولية وطرائق جمع البيانات والأدوات المستخدمة:

أ- **مصادر البيانات الأولية:**

- ✓ قائمة الفحص: تم تصميم قائمة فحص بالاستناد إلى تفاصيل معيار (AAOIFI-41)، ومن ثم عرضها على مجموعة من الخبراء والأكاديميين من أجِل تقويمها وتحسينها، وقد لاقت استحسان هؤلاء الخبراء والأكاديميين بعد إجراء التعديل عليها – لاحظ الفقرة (٤) متضمنات قائمة الفحص، كما تم توزيعها فيما بعد على المديرين المفوضين ومعاونيهم ومديري الحسابات والمدققين في المؤسسات المالية الإسلامية في العراق البالغ عددها (٣٠) مؤسسةً مسجلة في البنك المركزي العراقي[٢]. هدفت قائمة الفحص إلى جمع معلومات حول مدى تطبيق معيار (AAOIFI-41).
- ✓ المقابلات: تم إجراء مقابلات بتاريخ (١٦-٢٠٢٣/٧/٢٠) حول أهمية معيار (AAOIFI-41) مع المديرين المفوضين أو معاونيهم لبعض المصارف الإسلامية – وبحسب توافر وقت المقابلة والتعاون العلمي مع المصرف – (وهي: النهرين الإسلامي، ايلاف الإسلامي، كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية، العالم الإسلامي، الجنوب الإسلامي، الود الإسلامي للاستثمار والتمويل) في قطاع التمويل الإسلامي في العراق. سمحت هذه المقابلات باستكشاف أكثر دقة للقضايا ووجهات النظر المتعلقة بسؤال البحث.

ب- التحقق من صحة البيانات: لتعزيز صحة البيانات، تم إجراء اختبار تجريبي لقائمة الفحص مع مجموعة صغيرة من المستجيبين (مصرف النهرين الإسلامي) قبل عملية جمع البيانات الفعلية. تم استخدام ردود الفعل من الاختبار التجريبي لتحسين تنظيم أداة جمع البيانات وسلاسة عرض أفكار ومتضمنات معيار (AAOIFI-41).

فمن خلال استخدام هذه الأداة والأسلوب، تهدف منهجية البحث إلى توفير فهم شامل ومتعدد الأوجه للتفاصيل المرتبطة بتطبيق معيار (AAOIFI-41) في إعداد التقارير المالية المرحلية داخل البيئة المالية الإسلامية العراقية. وبالتالي، سمح ذلك لنا بجمع البيانات الكمية والنوعية، مما يسهل إجراء تحليل شامل لسؤال البحث.

٣-٢ مجتمع البحث وعينته:

تتضمن منهجية البحث المستخدمة في هذا البحث منهجاً محدداً لتحديد مجتمعه واختيار عينته، وعلى النحو الآتي:

[٢] لمزيد من التفاصيل، انظر إلى: (https://cbi.iq)

أ- مجتمع البحث: يتكون من (٣٠) مصرفاً إسلامياً حكومياً وخاصاً يعملون ضمن البيئة المالية الإسلامية العراقية، تمثل هذه البنوك السياق الأوسع للاهتمام بالبحث، ويمكن عرض تفاصيلها من خلال موقع الويب الرسمي للبنك المركزي العراقي في الرابط الآتي: (https://cbi.iq/page/113).

ب- عينة البحث: تتكون من الأفراد الذين يشغلون مناصب رئيسة في هذه المصارف، وتحديداً المديرين المفوضين ومعاونيهم ومديري وحدات الحسابات والتدقيق. ويتمتع هؤلاء الأفراد بموقع استراتيجي لتقديم رؤى ثاقبة حول اعتماد معيار (AAOIFI-41) وتحدياته وقابلية تطبيقه.

ج- طريقة أخذ العينات: تم استخدام أسلوب المسح الشامل لاختيار العينة، وهذا يعني أنه تم إجراء محاولة لاستطلاع آراء جميع المشاركين المؤهلين ضمن المناصب المحددة آنفاً، مما يضمن تمثيلاً شاملاً لأصحاب المصلحة الرئيسين في القطاع المصرفي الإسلامي العراقي.

د- طريقة توزيع قائمة الفحص: لجمع البيانات من العينة المحددة، تم استخدم التراسل الإلكتروني مع العينة – أتاحت هذه الطريقة جمع البيانات بكفاءة وسهولة الإستجابة وإدخال البيانات وتحليلها بشكل أسرع، فضلاً عن التواصل المباشر مع المستجيبين في الموقع الميداني في بعض المصارف، يُعد هذا النهج مفيداً للوصول إلى المشاركين الذين قد لا يفضلون وسائل الاتصال الرقمية أو لديهم وصول محدود إليها، وهو يستوعب المشاركين الذين قد يشعرون براحة أكبر مع طرائق التواصل وجهاً لوجه.

إن قرار استخدام أسلوب المسح الشامل كان مدفوعاً بالرغبة في الحصول على بيانات من جميع المديرين المفوضين ومعاونيهم ومديري وحدات الحسابات والتدقيق في المصارف الإسلامية الثلاثين التي شملها البحث، علماً بأن معدل الإستجابة كان بنسبة (١٠٠%). يقدم هذا النهج العديد من المزايا، ومنها تضمين جميع المشاركين المؤهلين، وهذا يساعد على تحقيق مستوى عالٍ من التمثيل، من أجِل استيعاب جميع وجهات النظر والخبرات داخل المواقف المستهدفة. فهو يوفر انعكاساً أكثر دقة وشمولاً لآراء ووجهات نظر أولئك الذين يشغلون مناصب رئيسة في هذه المصارف الحكومية والخاصة.

٣-٣ تحليل البيانات:

وفي السياق ذاته يتم إيجاد فجوات التطبيق باستخدام المعادلات الآتية:

١- معادلة الوسط الحسابي المرجح:

$$\text{مجموع (الأوزان * تكراراتها)} = \frac{\sum(weight \times repetitions)}{\sum repetitions}$$

مجموع التكرارات

٢- معادلة النسبة المئوية لمدى المطابقة:

الوسط الحسابي المرجح

$$= \frac{Weighted\ arithmetic\ mean}{The\ value\ of\ the\ highest\ weight\ in\ the\ scale}$$

قيمة أعلى وزن في المقياس

٣- معادلة حجم الفجوة لكل استمارة فحص:

$$= 1 - ungap\ percentage$$

١- النسبة المئوية لمدى المطابقة.

٤- معيار (AAOIFI-41)، وتطبيقه في سياق قطاع التمويل الإسلامي العراقي:

٤-١ معيار (AAOIFI-41) التقارير المالية المرحلية للمؤسسات المالية الإسلامية:

تم تصميم معيار (AAOIFI-41) للتحكم في إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية من المؤسسات المالية الإسلامية، تغطي هذه التقارير المرحلية المعلومات المالية ومؤشرات الأداء لفترات أقل من سنة مالية كاملة (عادة ربع سنوية أو نصف سنوية). الغرض الأساسي من معيار (AAOIFI-41) هو توفير الشفافية والاتساق في التقارير المالية لمثل هذه الفترات المؤقتة، مما يسمح لأصحاب المصلحة باتخاذ قرارات مستنيرة وتقييم الصحة المالية والأداء المالي للمؤسسات المالية الإسلامية، إن المبادئ الأساسية التي يشملها المعيار رقم ٤١ لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI-41) هي:

أ- محتوى التقارير المالية المرحلية: يحدد الإصدار ٤١ من معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI-41) المحتوى المطلوب للتقارير المالية المرحلية، بما في ذلك الحد الأدنى من المكونات التي ينبغي تضمينها في هذه التقارير. يتضمن ذلك بيانات مثل قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية.

ب- القياس والاعتراف: يقدم المعيار إرشادات حول مبادئ القياس والاعتراف لإعداد التقارير المالية المرحلية، ويشرح كيفية الاعتراف بالأصول والإلتزامات والدخل والمصروفات وقياسها والإفصاح عنها، ويشجع معيار (AAOIFI-41) على التطبيق المتسق لمبادئ القياس المطبقة في البيانات المالية السنوية للمؤسسة.

ج- أساس الاستحقاق: يتطلب معيار (AAOIFI-41) استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي لإعداد التقارير المالية المرحلية، وهذا يعني أنه يتم الاعتراف بالمعاملات والأحداث فور حدوثها، وليس عند استلام النقد أو دفعه.

د- الاتساق مع البيانات المالية السنوية: يؤكد المعيار على أهمية ضمان الاتساق بين التقارير المالية المرحلية والبيانات المالية السنوية، وينبغي أيضاً أن تنعكس أي تغييرات في السياسات أو التقديرات المحاسبية التي تؤثر على التقارير المرحلية في البيانات المالية السنوية.

هـ- إعداد التقارير القطاعية: يشجع الإصدار ٤١ من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI-41) المؤسسات المالية الإسلامية على الأبلاغ عن المعلومات المالية المجزأة لمختلف خطوط الأعمال أو القطاعات الجغرافية، مما يعزز شفافية عملياتها.

و- متطلبات الإفصاح: يحدد المعيار متطلبات الإفصاح الشامل، وتتضمن هذه المعلومات معلومات حول الأحداث أو المعاملات الحاسمة التي حدثت خلال الفترة المرحلية، وملخصاً للسياسات المحاسبية الرئيسة، وتفاصيل الأحداث الجوهرية اللاحقة.

ز- معلومات المقارنة: يوصي الإصدار ٤١ من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بعرض معلومات مقارنة لكل من الفترات المرحلية الحالية والسابقة، مما يساعد مستخدمي التقارير المالية على فهم الاتجاهات والتغيرات مع مرور الوقت.

ح- الأهمية النسبية: ينصح المعيار المؤسسات المالية الإسلامية بأخذ الأهمية النسبية في الاعتبار عند تحديد مدى الإفصاح والاعتراف في التقارير المالية الأولية.

ط- افتراض الاستمرارية: ينص الإصدار ٤١ من معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI-41) على قيام المؤسسات المالية الإسلامية بتقييم قدرتها على الاستمرار كمؤسسة مستمرة عند إعداد التقارير المالية المرحلية، إذا كانت هناك شكوك حول قدرة المؤسسة على الاستمرار كمصرف مستمر، فيجب الإفصاح عنها.

ي- مواصفات التمويل الإسلامي: نظراً لتركيزها على المؤسسات المالية الإسلامية، تأخذ النسخة ٤١ من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI-41) في الاعتبار الميزات والمتطلبات الفريدة للتمويل الإسلامي، مما يضمن بقاء التقارير متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وباختصار، يهدف الإصدار رقم ٤١ من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI-41) إلى وضع مبادئ توجيهية واضحة ومتسقة لإعداد التقارير المالية المرحلية في الصناعة المالية الإسلامية، ويسعى إلى تعزيز الشفافية وقابلية المقارنة وجودة المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية لأصحاب المصلحة، يُعد الامتثال لـ(AAOIFI-41) أمراً ضرورياً للمؤسسات المالية الإسلامية لمواءمة تقاريرها المالية مع المبادئ الإسلامية وتلبية احتياجات المستثمرين والمنظمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

٤-٢ الفرص والتحديات لتطبيق معيار (AAOIFI-41) في بيئة العمل التدقيقي العراقي:

إن تطبيق معيار (AAOIFI-41) في مكان عمل التدقيق العراقي، ولاسيما داخل المؤسسات المالية الإسلامية، يمكن أن يمثل العديد من التحديات والفوائد المحتملة لهذه البيئة ومنها:

أ- التحديات:

- نقص الوعي والفهم: أحد التحديات الرئيسة يتمثل بمستوى الوعي والفهم لمعيار (AAOIFI-41) بين محترفي وممارسي التدقيق والمؤسسات المالية في العراق. قد لا يكون الكثيرون على دراية جيدة بتعقيدات هذا المعيار، مما قد يؤدي إلى صعوبات في تنفيذه.
- الإطار التنظيمي والقانوني: قد يكون للعراق إطاره التنظيمي والقانوني الخاص الذي يختلف عن المعايير الدولية، قد يتطلب التكيف مع معيار (AAOIFI-41) إجراء تغييرات في اللوائح المحلية، وهو ما قد يكون عملية معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً.
- التغييرات التشغيلية: غالباً ما يتطلب تطبيق معيار (AAOIFI-41) إجراء تغييرات كبيرة في ممارسات المحاسبة وإعداد التقارير، قد تحتاج شركات التدقيق والمؤسسات المالية إلى الاستثمار في أنظمة جديدة وتدريب وموارد للإمتثال للمعيار.

- توافر البيانات وجودتها: قد يكون ضمان توافر وجودة البيانات لإعداد التقارير المالية المؤقتة أمراً صعباً، لا سيما في بيئة مالية متطورة، يُعد جمع البيانات ومعالجتها بشكل دقيق وفي الوقت المناسب قضية ضرورية للإمتثال للمعيار.
- الاحتياجات التعليمية والتدريبية: قد يتطلب الإصدار ٤١ من معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI-41) أن يخضع المهنيون الماليون والمدققون لبرامج تدريبية وتعليمية لفهم الفروق الدقيقة في المعيار بشكل كامل، يمكن أن تشكل تلبية هذه الاحتياجات التعليمية تحدياً.
- الآثار المترتبة على التكلفة: قد يؤدي تنفيذ المعيار إلى زيادة التكاليف، حيث تستثمر المؤسسات المالية ووحدات التدقيق في التكنولوجيا الجديدة، وتدريب الموظفين، وجهود الإمتثال.

ب- الفوائد:

- الشفافية والمساءلة: يعزز الإصدار ٤١ من معيار (AAOIFI) الشفافية في إعداد التقارير المالية، ويؤدي تنفيذه إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات المالية الإسلامية العراقية، مما يوفر لأصحاب المصلحة رؤية أوضح لسلامتهم المالية وأدائهم المالي.
- الاتساق مع المعايير الدولية: يؤدي تطبيق معيار (AAOIFI-41) إلى مواءمة ممارسات إعداد التقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية العراقية مع معايير التمويل الإسلامي الدولية، وهذا الاتساق يمكن أن يجذب المستثمرين الدوليين ويعزز الاستقرار المالي.
- تعزيز ثقة المستثمر: إن الإلتزام بالمعيار يمكن أن يعزز ثقة المستثمرين، غالباً ما يفضل المستثمرون، بما في ذلك المستثمرين المحليين والدوليين، المؤسسات المالية التي تتبع ممارسات إعداد التقارير الموحدة والشفافة.
- معلومات قابلة للمقارنة: يضمن الإصدار ٤١ من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI-41) تقديم التقارير المالية المرحلية في شكل موحد، مما يسهل على المستثمرين وأصحاب المصلحة مقارنة أداء المؤسسات المالية المختلفة.
- الأخلاق والمبادئ الإسلامية: يعمل معيار (AAOIFI-41) على مواءمة التقارير المالية مع الأخلاق والمبادئ الإسلامية، وهو أمر ضروري للمؤسسات المالية الإسلامية، ويضمن أن تظل التقارير المالية متوافقة مع أحكام الشريعة.
- إدارة المخاطر: قد توفر التقارير المالية المؤقتة التي يتم إعدادها بموجب معيار (AAOIFI-41) رؤى قيمة حول مدى تعرض المؤسسة المالية للمخاطر وتساعد في إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية.
- النمو الاقتصادي: عندما تصبح المؤسسات المالية أكثر شفافية وموثوقية في تقاريرها، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي، وجذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز بيئة مالية أكثر صحة.

وباختصار، فإن تطبيق معيار (AAOIFI-41) في وحدات التدقيق في المصارف الإسلامية العراقية هو عملية يمكن أن تحقق العديد من الفوائد، بما في ذلك الشفافية والمساءلة وثقة المستثمرين والمواءمة مع المعايير الدولية. ومع ذلك، فإنه يأتي أيضاً مع تحديات تتعلق بالوعي والتغييرات التنظيمية والتعديلات التشغيلية والتكاليف. إن التخطيط الدقيق والتعليم والتعاون بين أصحاب المصلحة يمكن أن يساعد في مواجهة هذه التحديات وتمهيد الطريق لقطاع مالي أكثر قوة وشفافية في العراق.

٤-٣ البيئة القانونية العراقية ومعيار (AAOIFI-41):

تعد الجوانب القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ معيار (AAOIFI-41) في العراق حاسمة لضمان قدرة المؤسسات المالية في البلاد على تبني المعيار والإلتزام به بشكل فعال. وفيما يأتي بعض الاعتبارات القانونية والتنظيمية الرئيسة:

أ- الهيئات التنظيمية الوطنية: يعمل البنك المركزي في العراق بوصفه هيئة تنظيمية تشرف على القطاع المالي ومنه الإسلامي، شرع مجلس النواب طبقاً لأحكام البند أولاً من المادة (٦١) والبند ثالثاً من المادة (٧٣) من الدستور العراقي بتاريخ (٢٠١٥/١١/٤) قانون المصارف الإسلامية، حيث قرر رئيس الجمهورية العراقية إصدار قانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة (٢٠١٥) الذي ينظم الإطار القانوني للتمويل الإسلامي، بما في ذلك اعتماد معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ضمن اختصاص هذه السلطة التنظيمية، يُعد التنسيق بين البنك المركزي العراقي والهيئات التنظيمية الأخرى ذات الصلة أمراً ضرورياً لضمان الإلتزام بمعيار (AAOIFI-41).

ب- المواءمة مع القوانين المحلية: لتنفيذ معيار (AAOIFI-41) بشكل فعال، قد تكون هناك حاجة لمواءمته مع القوانين واللوائح المحلية الحالية، ويتضمن ذلك مراجعة وتعديل اللوائح المالية المحلية لتتوافق مع مبادئ ومتطلبات المعيار، إذ ألزمت المادة (١١) من قانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة (٢٠١٥) بإعداد القوائم المالية (الميزانية السنوية وحسابات الأرباح والخسائر) وفقاً للقانون والمعايير الدولية الإسلامية والشرعية.

ج- التحديثات التنظيمية: قد تحتاج سلطة البنك المركزي العراقي إلى تحديث إرشاداتها ولوائحها لتشمل بشكل صريح معيار (AAOIFI-41) وتطلب تطبيقه في التقارير المالية المرحلية للمؤسسات المالية الإسلامية العراقية، وهذا يضمن أن المعيار ملزم قانوناً لهذه المؤسسات.

د- متطلبات إعداد التقارير: يجب أن تحدد الأطر القانونية والتنظيمية متطلبات إعداد التقارير للمؤسسات المالية الإسلامية، وتنص صراحة على ضرورة اتباع معيار (AAOIFI-41) في إعداد التقارير المالية المرحلية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدخال تعديلات على المبادئ التوجيهية الحالية لإعداد التقارير أو إنشاء لوائح جديدة.

هـ- الإشراف والإمتثال: يجب على سلطة البنك المركزي العراقي وضع إطار للإشراف وضمان الإمتثال لمعيار (AAOIFI-41). وقد يشمل ذلك إجراء عمليات التدقيق أو الفحص أو التفتيش لتقييم مدى التزام المؤسسات المالية بالمعيار.

و- آليات الإنفاذ: ينبغي تحديد آليات إنفاذ واضحة وعقوبات عدم الإمتثال للمعيار في الإطار القانوني والتنظيمي، وهذا يمكن أن يكون بمثابة رادع ويضمن أن المؤسسات المالية الإسلامية تأخذ اعتماد معيار (AAOIFI-41) على محمل الجد.

ز- الحماية القانونية: يجب أن تتمتع المؤسسات المالية الإسلامية الملتزمة بمعيار (AAOIFI-41) بالحماية القانونية من الإلتزامات المتعلقة بالتزامها بالمعيار، وقد تكون هناك حاجة إلى أحكام قانونية لحمايتهم من التحديات القانونية نتيجة الإلتزام بالمعيار.

ح- الإفصاح العام: يجب أن تنص اللوائح على الطريقة التي يتم بها الإفصاح للجمهور عن التقارير المالية المرحلية المعدة بموجب المعيار رقم ٤١ من معيار المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI-41). وقد يشمل ذلك متطلبات النشر في الوقت المناسب وإمكانية الوصول إلى أصحاب المصلحة.

ط- مواصفات التمويل الإسلامي: يشتمل قانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة (٢٠١٥) الإطار القانوني والتنظيمي على الميزات والمتطلبات الفريدة للتمويل الإسلامي ويستوعبها، مما يضمن أن اعتماد المعيار رقم ٤١ لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ي- الفترة الانتقالية: من المهم النظر في أي أحكام انتقالية تسمح للمؤسسات المالية الإسلامية بالتكيف مع المعيار الجديد تدريجياً، وقد يشمل ذلك التنفيذ المرحلي ومتطلبات إعداد التقارير لتسهيل عملية الانتقال.

ومن أجل التنفيذ الفعال لـ(AAOIFI-41) في العراق، يُعد التعاون بين البنك المركزي العراقي والمؤسسات المالية الإسلامية وأصحاب المصلحة المعنيين قضية حاسمة وجوهرية. ولابد من أن تكون التعديلات القانونية والتحديثات التنظيمية واضحة وشاملة ومصممة لتسهيل التكامل السلس للمعيار في ممارسات إعداد التقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية في العراق، وتؤدي هذه الجوانب القانونية والتنظيمية دوراً محورياً في ضمان اتباع المعيار باستمرار، وأن تظل التقارير المالية شفافة وموثوقة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٥- النتائج ومناقشتها:

توفر الفقرات القادمة نظرة تفصيلية ومعمقة تركز على تحليل الفجوة التطبيقية وتشخيصها بين المتطلبات العامة لمعيار (AAOIFI-41) ومتطلبات التقرير المالي الأولي المرحلي من جهة، وبين الواقع الفعلي للمصارف المالية الإسلامية العراقية من جهة أخرى، وذلك عبر استخدام قائمة الفحص (Checklist) المعدة وتحليليها باستخدام معادلات تحليل الفجوات (Gap-analysis) المذكورة في منهجية البحث.

٥-١ المتطلبات العامة لمعيار (AAOIFI-41) في المصارف الإسلامية العراقية:

يتناول بحثنا تقييم المتطلبات العامة لمعيار (AAOIFI-41) في المصارف الإسلامية العراقية التي تشمل (التكرار، الشمول، الأهمية النسبية للبنود، القياس، الاتساق، المقارنة، القطاعات، الأحداث المستقبلية، الاستمرارية، التمويل الإسلامي). تُستخدم هذه المتطلبات عند تطبيق معيار (AAOIFI-41) في المصارف الإسلامية للحفاظ على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وتعزيز الشفافية، وجذب المستثمرين، وتعزيز نزاهة صناعة التمويل الإسلامي، ومن خلال الالتزام بهذا المعيار، يمكن للمصارف الإسلامية أن تثبت التزامها بالممارسات المالية الأخلاقية والشفافة والموثوقة، والتي بدورها تعود بالنفع على أصحاب المصلحة والاقتصاد ككل هذه المتطلبات تم تحليلها في خمسة عشر بُعداً فرعياً، وذلك للوصول إلى استخراج الفجوة المتوقعة لهذه المتطلبات، إذ نلاحظ النتائج في الجدول الآتي:

الجدول (٢): تحليل فجوة تطبيق معيار (AAOIFI-41) في المصارف الإسلامية العراقية

المتطلبات	تفاصيلها	مطبق وموثق كلياً	مطبق ومؤثق جزئياً	غير مطبق وغير موثق
السياسات المحاسبية:	تطبيق السياسات المحاسبية أنفسها المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية السابقة	٩١	١٧	١٢
	عند إجراء أي تعديل في السياسات المحاسبية يجب أن يتم وفقاً للتسلسل الهرمي لاختيار السياسات المحاسبية في معيار (AAOIFI-1) العرض والافصاح في القوائم المالية	٨٨	٢٣	٩
تكرار التقارير:	التأكد من إعداد التقارير المالية المؤقتة على الفترات الزمنية المناسبة (على سبيل المثال، ربع سنوي، نصف سنوي) على النحو الذي تحدده السياسات الداخلية والمتطلبات التنظيمية.	٧٢	٣٦	١٢
محتوى التقارير المالية المرحلية:	قم بتضمين قائمة المركز المالي المختصرة (الميزانية العمومية).	١٠٣	١٢	٥
	قم بتضمين قائمة مختصرة للدخل الشامل.	٩٩	١٩	٢
	قم بتضمين بيان مختصر للتغيرات في حقوق الملكية.	١٠٥	٨	٧
	قم بتضمين قائمة مختصرة للتدفقات النقدية.	١٠٥	١٠	٥
	إعداد ملاحظات توضيحية مختارة تقدم وصفاً موجزاً للأحداث المهمة والتغيرات الجوهرية منذ آخر بيانات مالية سنوية.	١٠١	١٣	٦
الأهمية النسبية والعرض العادل:	التأكد من أن التقارير المالية المرحلية تعرض بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة المالية الإسلامية، وينبغي النظر في الأهمية النسبية في كل من الإعداد والعرض.	٥٤	٢٦	٤٠

المتطلبات	تفاصيلها	مطبق وموثق كلياً	مطبق وموُثق جزئياً	غير مطبق وغير موثق
أساس القياس:	تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي على المعاملات والأحداث في التقارير المالية الأولية.	١٢٠	٠	٠
الاتساق مع البيانات المالية السنوية:	الحفاظ على الاتساق مع السياسات المحاسبية المستخدمة في أحدث البيانات المالية السنوية.	٦٨	٢٩	٢٣
	الإفصاح عن أي تغييرات في السياسات أو التقديرات المحاسبية، إن وجدت.	٧١	٣١	١٨
معلومات مقارنة:	تقديم معلومات مقارنة لكل من الفترات المؤقتة الحالية والسابقة لتمكين المستخدمين من فهم الاتجاهات والتغيرات مع مرور الوقت.	٣٦	٣٦	٤٨
تقارير القطاعات:	تقديم معلومات مالية مجزأة إذا تم تضمينها في البيانات المالية السنوية. يجب أن تكون المعلومات القطاعية متسقة مع مجالات عمل المؤسسة أو قطاعاتها الجغرافية.	٣١	٤٢	٤٧
الأحداث بعد فترة التقرير:	الإفصاح عن الأحداث أو المعاملات المهمة التي حدثت بين نهاية الفترة المرحلية وتاريخ التقرير كأحداث لاحقة.	٧٧	٤٢	١
استمرار النشاط:	تقييم قدرة المؤسسة المالية الإسلامية على الاستمرار كمنشأة مستمرة.	١٢٠	٠	٠
	الكشف عن أي شكوك تتعلق بالقدرة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.	١٢٠	٠	٠
مواصفات التمويل الإسلامي:	التأكد من أن التقارير المالية المرحلية تظل متوافقة مع الأخلاق الإسلامية ومبادئ الشريعة الإسلامية، التحقق من أن المعاملات المالية تلتزم بإرشادات التمويل الإسلامي.	٩٥	١١	١٤
الاعتبارات الجوهرية الأخرى (تطبيق الاعتبارات الخاصة (مراعاة معايير AAOIFI بشأن المعالجات	تطبيق الاجتهادات في إجراء التقديرات	٦٩	٣٨	١٣
	إثبات خسائر هبوط قيمة الموجودات والخسائر الائتمانية	٧٥	٣١	١٤
	الاستحواذ والاستبعاد لبنود العقارات والآلات والمعدات	٥٩	٣٧	٢٤
	تسوية الدعاوى القضائية	٨٨	٢٣	٩
	تصحيح أخطاء الفترة السابقة	٩٩	١١	١٠
	التغير في الظروف الاقتصادية التي قد تؤثر على القيمة العادلة للموجودات	٩٢	٢١	٧
	المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.	٥٢	٢٣	٤٥

المتطلبات	تفاصيلها	مطبق وموثق كلياً	مطبق وموُثق جزئياً	غير مطبق وغير موثق
المحاسبية ومبادئ GAAP) فيما يتعلق بالحد الأدنى من الإفصاحات على التقارير المالية الأولية ولاسيما ما يأتي):	التغيرات في الموجودات أو المطلوبات المحتملة	٦٠	٢٦	٣٤
التطبيق لأول مرة (التقارير المالية المرحلية الأولية) إذا كانت المؤسسة المالية الإسلامية تطبق المعايير لأول مرة عليها مراعاة تطبيق معيار (AAOIFI-36)، ويتضمن التقرير المالي الأولي (المرحلي) المختصر ما يأتي:	القوائم المالية الأساسية	١١٢	٨	٠
	الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية	١٠٦	٨	٦
	تجنب تكرار المعلومات التي تم التقرير عنها سابقاً	١٠٩	٩	٢
	إن تكون المعلومات المفصح عنها محدثة وتتضمن التغيرات الجوهرية فقط	١١٠	١٠	٠
الحد الادنى لمكونات التقرير	أشباه حقوق الملكية ، بما في ذلك حسابات الاستثمار	١٠٠	٢٠	٠
	الوكالة بالأستثمار	٩٥	١٤	١١

المتطلبات	تفاصيلها	مطبق وموثق كلياً	مطبق وموُثق جزئياً	غير مطبق وغير موثق
المالي المرحلي (الأولي) المختصر: أن تراعي المؤسسة المالية الإسلامية المعلومات المتعلقة بالجوانب الآتية (بما يتوافق مع معايير AAOIFI) وذلك بشأن الإفصاحات المتعلقة بالآتي:	الموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة(بما فيها حسابات الاستثمار خارج الميزانية)	٩٩	١٩	٢
	توزيع الأرباح	٧٢	٢٢	٢٦
	الدخل غير المتوافق مع الشريعة	٩١	١٣	١٦
	أموال الصدقات	١١٣	٧	٠
	المنتجات والخدمات الجديدة المتوافقة مع الشريعة	١٠٣	١٥	٣
	أموال الزكاة	١١٥	٥	٠
متطلبات أخرى:	يتم تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع متطلبات المعايير الإسلامية	٧٠	٣٣	١٧
	وجود تعارض أو حالات عدم تطابق مع القوانين والتشريعات العراقية.	٤٠	٤٩	٣١
	امكانية التكييف الفني لتطبيق المعيار AAOIFI-41.	٨٩	٢٦	٥
	تعديل النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف الإسلامية سيسهم في تطبيق معايير AAOIFI بشكل عام ومعيار AAOIFI-41بشكل خاص.	٩٨	٢١	١
	وجود قوانين تجبر المصارف الإسلامية العراقية على تطبيق معايير AAOIFI .	٤٠	٢٨	٥٢
	ملاءمة إجراءات وتعليمات سوق العراق للأوراق المالية مع معايير AAOIFI .	٥٥	٣١	٣٤
	هنالك معوقات وصعوبات كبيرة لتطبيق المعايير بشكل عام ومعيار AAOIFI-41 بشكل خاص.	٩٩	١٦	٥

المتطلبات	تفاصيلها	مطبق وموثق كلياً	مطبق وموُثق جزئياً	غير مطبق وغير موثق
	قانون المصارف الإسلامية العراقي لسنة ٢٠١٥ يسهم في تسهيل عملية تطبيق المعيار AAOIFI-41	١١٦	٤	٠
	قدرة المصارف العراقية الإسلامية على الاستفادة من مزايا المعايير الإسلامية في تعزيز جودة الإبلاغ المالي الإسلامي بشكل عام والمعيار ٤١ بشكل خاص.	٦٣	٢٩	٢٨
	صيغ التمويل الموجودة في المصارف العراقية تتلاءم مع متطلبات المعيار AAOIFI-41	٣٥	٣٣	٥٢
الأوزان		٢	١	٠
التكرارات		٤٠٨٠	٩٨٥	٦٩٦
ناتج (الوزن * عدد التكرارات)		٨١٦٠	٩٨٥	٠
معدل التطبيق		١,٥٨٧		
النسبة المئوية لتطبيق المعيار		%٧٩,٣٧		
حجم الفجوة لتبني المعيار (AAOIFI-41) في المصارف الإسلامية العراقية		**%٢٠,٦٣**		

المصدر: من إعداد الباحثينَ

٥-٢ تحليل مدى تطبيق المعيار (AAOIFI-41) حالياً والمعوقات التي تواجهه:

أظهرت معادلات تحديد النسبة المئوية لتطبيق المعيار، أن نسبة التطبيق المبلغ عنها قد وصلت إلى (٧٩%) لمعيار (AAOIFI-41) في المصارف الإسلامية العراقية، وتعد هذه النسبة المئوية علامة إيجابية تشير إلى أن جزءاً كبيراً من هذه المصارف قد تبنت فعلياً مبادئ هذا المعيار في تقاريرها المالية، ومنها المرحلية. ومع ذلك، لتحليل مدى تطبيقه الحالي والعقبات التي تواجهه، يجب أن نأخذ في الاعتبار نقاط القوة والتحديات، وعلى النحو الآتي:

أ- معدل تبني إيجابي: يشير معدل التطبيق البالغ ٧٩% إلى مستوى كبير من الإلتزام بين المصارف الإسلامية العراقية، ويشير هذا إلى وجود رغبة قوية داخل الصناعة للتوافق مع معايير التمويل الإسلامي الدولية وتعزيز الشفافية.

ب- تحسينات الشفافية: من المحتمل أن يسهم تطبيق معيار (AAOIFI-41) في تحسين الشفافية، مما يسمح لأصحاب المصلحة بالحصول على فهم أوضح للأداء المالي وسلامة هذه المصارف خلال الفترات المؤقتة.

ج- ثقة المستثمرين: يمكن أن يساعد معدل التطبيق المرتفع في تعزيز ثقة المستثمرين، وجذب المستثمرين المحليين والدوليين الذين يفضلون التقارير المالية الموحدة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وبالمقابل، تتمثل أهم العوائق التي واجهتها، بالآتي:

أ- التوعية والتعليم: على الرغم من أن معدل التطبيق مرتفع نسبياً، إلا أنه من الضروري أخذ نسبة الفجوة البالغة (٢١%) في المصارف الإسلامية في الاعتبار، والتي تؤشر بعض الإخفاقات في الامتثال الكامل. وقد تتمثل إحدى العوائق في الافتقار إلى الوعي أو الفهم لمتطلبات الإصدار ٤١ من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI-41)، مما يستلزم بذل جهود تعليمية وتدريبية أكثر شمولاً.

ب- التحديات التنظيمية: قد تواجه بعض المصارف عقبات تنظيمية في التوافق مع المعيار. وهنا نؤشر أن البنك المركزي العراقي لم يصادق بشكل كامل على معيار (AAOIFI-41)، وقد يشكل هذا النقص في الاتساق في الدعم التنظيمي تحديات أمام الامتثال.

ج- التعديلات التشغيلية: غالباً ما يتطلب اعتماد المعيار رقم ٤١ لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تعديلات تشغيلية كبيرة في ممارسات المحاسبة وإعداد التقارير، وقد تواجه بعض المصارف الإسلامية العراقية صعوبات في إجراء هذه التغييرات والاستثمار في الأنظمة والتدريبات الجديدة.

د- توافر البيانات وجودتها: يمكن أن يشكل ضمان توافر البيانات وجودتها لإعداد التقارير المالية المؤقتة تحدياً، لا سيما في بيئة مالية توصف بانها ناشئة، يجب أن يفي جمع البيانات ومعالجتها وإدارتها بالمعايير الموضحة في (AAOIFI-41).

هـ- التغييرات التنظيمية: قد يكون تكييف اللوائح المحلية لتتماشى مع معيار (AAOIFI-41) عملية معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، مما قد يؤدي إلى إبطاء التنفيذ أو تعقيده.

باختصار، مع أن معدل تطبيق معيار (AAOIFI-41) في المصارف الإسلامية العراقية جدير بالثناء، إلّا أنه لا تزال هناك عقبات تحتاج إلى معالجة لتحقيق الامتثال الكامل في جميع المجالات، وتشمل هذه العقبات الحاجة إلى تعزيز الوعي، والمواءمة التنظيمية، والتعديلات التشغيلية، وجودة البيانات وغيرها، إن التغلب على هذه التحديات سيؤدي إلى تعزيز الشفافية والموثوقية والاتساق في التقارير المالية المرحلية في القطاع المصرفي الإسلامي في العراق.

٦- المقترحات والعمل المستقبلي:

لتحسين تطبيق معيار (AAOIFI-41) في قطاع التمويل الإسلامي العراقي، يقدم البحث مجموعة من المقترحات بهدف مواجهة التحديات وتعزيز الامتثال للمعيار، وهي على النحو الآتي:

أ- التوعية والتعليم: إجراء برامج تدريب وتوعية للمدققين والمحاسبين الماليين وموظفي المصارف الإسلامية لتعزيز فهمهم لمعيار (AAOIFI-41) ومتطلباته وكذلك، وإنشاء مواد تعليمية شاملة وورش عمل وندوات حول مبادئ المعيار وتطبيقه.

ب- المحاذاة التنظيمية: وتشمل العمل مع البنك المركزي في العراق لضمان الدعم المستمر والمصادقة على معيار (AAOIFI-41)، مما يجعله مطلباً إلزامياً للمؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك إنشاء قنوات اتصال منتظمة بين هيئات وضع المعايير والسلطات التنظيمية لتعزيز التوافق مع معايير التمويل الإسلامي الدولية.

ج- المساعدة في التكيف التشغيلي: ويتضمن التعاون مع الاتحادات الصناعية والهيئات التنظيمية والمنظمات الدولية لتقديم التوجيه وأفضل الممارسات لتنفيذ معيار (AAOIFI-41)، بما في ذلك معالجة التحديات التشغيلية، وتشجيع تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين المصارف الإسلامية التي نفذت المعيار بنجاح.

د- تحسين إدارة البيانات: الاستثمار في أنظمة إدارة البيانات والبنية التحتية لضمان توافر وجودة البيانات لإعداد التقارير المالية المؤقتة، وتطوير بروتوكولات واضحة لجمع البيانات ومعالجتها وإعداد التقارير عنها بما يتوافق مع متطلبات (AAOIFI-41).

هـ- إدارة التكاليف: وذلك من خلال استكشاف حلول فعالة من حيث التكلفة لتنفيذ المعيار، مثل الموارد المشتركة ومنصات التكنولوجيا بين المصارف الإسلامية، والنظر في خطط التنفيذ المرحلية لتوزيع التأثير المالي مع مرور الوقت.

و- الدعم القانوني والتنظيمي: التعاون مع البنك المركزي العراقي لتعديل وتحديث اللوائح المالية المحلية لتشمل تبني معيار (AAOIFI-41) ومتطلبات تطبيقه في التقارير المالية المرحلية للمؤسسات المالية الإسلامية، وإنشاء إطار تنظيمي للإشراف وضمان الإلتزام بمعيار (AAOIFI-41)، بما في ذلك آليات تنفيذ واضحة وعقوبات لعدم الامتثال.

ز- مشاركة أصحاب المصلحة: المشاركة مع أصحاب المصلحة الرئيسين، بما في ذلك المؤسسات المالية والسلطات التنظيمية وشركات التدقيق، لبناء توافق في الآراء ودعم تنفيذ المعيار، ومعالجة المخاوف من خلال إيصال فوائد إصدار (AAOIFI-41)، مثل زيادة الشفافية وثقة المستثمرين.

ح- المزيد من التعاون: تشجيع التعاون وتبادل المعرفة بين المصارف الإسلامية وشركات التدقيق في العراق، يمكن أن يؤدي تبادل أفضل الممارسات والخبرات إلى تسهيل تنفيذ المعيار بشكل أكثر سلاسة.

ط- المراقبة والتحسين المستمر: إنشاء آليات للمراقبة المستمرة للامتثال لمعيار (AAOIFI-41)، بما في ذلك عمليات التدقيق والمراجعات المنتظمة، هذه المراجعة للمعيار تكون بشكل دوري للتأكد من أنه يظل مواكباً لممارسات الصناعة المتطورة والمعايير الدولية.

ولمزيد من العمل المستقبلي في هذا المجال:

أ- دراسة تأثير اعتماد معيار (AAOIFI-41) على الأداء المالي وإدارة المخاطر للمؤسسات المالية الإسلامية العراقية، ويشمل تقييم ما إذا كانت الشفافية المعززة تؤدي إلى تحسين النتائج المالية.

ب- دراسة مدى فعالية البنك المركزي العراقي في انفاذ الامتثال لمعيار (AAOIFI-41). وفيها استكشاف التحديات التي تواجهها الهيئات التنظيمية في ضمان التبني المستمر بين المصارف الإسلامية.

ج- إجراء تحليل مقارن لاعتماد معيار (AAOIFI-41) في بلدان مختلفة مع المؤسسات المالية الإسلامية، وهذه المقارنة تكون بين التحديات ومعدلات الامتثال والتأثير على القطاع المالي.

د- التحقق من تأثير الامتثال لـ(AAOIFI-41) على سلوك المستثمر، وخصوصاً تحليل ما إذا كان المستثمرون يظهرون تفضيلاً للمصارف الإسلامية التي تلتزم بالمعيار وكيف يؤثر ذلك على قرارات الأستثمار.

هـ- تقييم فعالية البرامج التعليمية والمبادرات التدريبية التي تهدف إلى زيادة الوعي والفهم لـ(AAOIFI-41) بين العاملين في القطاع المصرفي والمدققين والمحاسبين.

و- تحليل كيفية تأثير الامتثال لـ(AAOIFI-41) على القدرة التنافسية في السوق للمصارف الإسلامية العراقية مقارنة بالمصارف التقليدية والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى العاملة في العراق.

وعليه، يمكن أن تسهم الأبحاث المستقبلية في هذه المجالات في فهم أعمق لتطبيق معيار (AAOIFI-41) في الخدمات المصرفية الإسلامية، وتأثيره على المؤسسات المالية العراقية، وطرائق التغلب على القيود والتحديات المرتبطة بتطبيقه.

Reference

Abdel Hadi, Muhammad Saeed (2008), Financial Management, first edition, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) (2023), Standard for the (Initial) Interim Report, https://aaoifi.com/accounting-standards-access-form-ar-access-form/

Adel Abdel Qader Al-Mazouri (2015), Measuring the level of faithful representation of interim financial reports within the framework of accounting standards - an applied study, Master's thesis, Faculty of Commerce, Mansoura UniversityOvidia Doinea(2008) , The Interim Financial Reporting in the Spirit of the IAS 34 Norm, Annals Of The University Of Petroşani, Economics, Vol (8), No1.

Ali Hussein Mhawesh &Jasim Gshayyish Zwaid &Hayder Basim Kareem(2023), provision of predictive financial information from interim financial reports, Central European Management Journal, vol(31), No,(٢)

Al-Sayh, Abdul Hamid Mani' and Ahmed, Abdullah Hanash, Hassan Hassan, (2016), The importance of interim financial statements for users of accounting information in the Republic of Yemen - a field study, Remah Journal for Research and Studies, Jordan.

Bushra Najm Al-Mashhadani and Joan Jassim Al-Obaidi (2011), The Role of Interim Financial Reports in Enhancing Financial Market Efficiency - A Field Study, Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, NO (16), College of Administration and Economics, Baghdad.

claudia-elena grigoras-ichim & lucia morosan-danila (2020),short incursion on annual financial reports versus interim financial reports, Ecoforum Journal, vol(9), no.(٢)

Dwi Urip Wardoyo & Oktavia Isanur Maghfiroh & Monika Yovita& Mutiara & Nur Hidayah Istiqomah(2023), Factors Affecting the Timeliness of Interim Financial Reporting, Jurnal Manajemen, vol(14), No(3),www.jonhariono.org/index.php/ProBisnis

Faraj Awad Al-Mabrouk (2018), A proposed introduction to developing the role of the external auditor in examining interim financial statements - a study on companies listed in the Libyan stock market, Volume (9), Issue (1), Faculty of Commerce, Mansoura University.

Hassanein Hamid Al-Obaidi and Nour Abdul-Razzaq Abdullah (2021), Analysis of interim reports and their importance to users in accordance with International Accounting Standard 34, Journal of the City of Science College, Volume (13), NO (2), Iraq.

Hussein Al-Qadi and Mamoun Hamdan (2013), Accounting Theory, Damascus University Publications, Faculty of Economics.

IFRS(2023), IAS 34 Interim Financial Reporting, https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-34-interim-financial-reporting/

Mennatullah Muhammad Barham (2014), Change in the level of disclosure of interim financial statements and its impact on the asymmetry of accounting information - an applied study, Master's thesis, Delta University of Science and Technology.

Ministry of Justice (2015), Islamic Banking Law No. 43, Baghdad, Iraq.

Rawaa Abdel Razzaq Baakadah (2012), The impact of accounting information contained in preliminary financial reports on stock prices - an applied study on the Saudi stock market, Master's thesis, College of Administration and Economics, King Abdulaziz University in Jeddah.

Securities Commission (2022), Regulation No. (8) Disclosure of Listed Companies, Iraq.

Tariq Fayez Skaik (2010), The impact of interim financial reports on stock price and trading volume - an applied study on companies listed on the Palestine Stock Exchange, Master's thesis, Islamic University, Gaza.

The Don. s. Hendriksen (1990), Accounting Theory, translated by Kamal Khalifa Abu Zaid, fourth edition, Kuwait.

www.aaoifi.com.